وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي
Ministry of Planning, Economic Development & International Cooperation

أبرز الإصلاحات الهيكلية المنفذة ضمن المرحلة الأولى والمرحلة الثانية (الدفعة الأولى) لآلية مساندة الاقتصاد الكلي ودعم الموازنة مع الاتحاد الأوروبي MFA

المرحلة الأولى: (ديسمبر ٢٠٢٤)
المحور الأول: الاستقرار الاقتصادي الكلي والقدرة على الصمود
✓ **تطبيق نظام حساب الضريبة على الرواتب إلكترونياً، وتطبيقه على كافة أجور القطاع العام، وتدريجياً على أجور القطاع الخاص، بحيث يشمل ١٥% من شركات القطاع الخاص بحلول سبتمبر٢٠٢٤.** ✓ **تفعيل تعديل قانون المالية العامة لتحديد سقف سنوي لديون الحكومة العامة بما في ذلك السلطات الاقتصادية الـ ٥٩من خلال إنشاء وحدة مخصصة في وزارة المالية وإصدار توجيهات رئيس الوزراء لإنشاء وحدات مخصصة في جميع الهيئات الاقتصادية الـ ٥٩للقيام بدور المحاسبة والدمج وإعداد التقارير المتعلقة بعمليات الحكومة العامة، بحلول سبتمبر٢٠٢٤، ونشر الإحصاءات الحكومية العامة الموحدة ذات الصلة على أساس نصف سنوي.** ✓ **إصدار مبادئ توجيهية عامة بشأن الميزانية من أعلى إلى أسفل والسقوف المرتبطة بها فيما يتعلق بإطار الميزانية متوسط الأجل ليتم تعميمها على الوزارات التنفيذية بحلول سبتمبر٢٠٢٤.** ✓ **إعداد مسودة الدليل الإجرائي لموازنة البرامج والأداء بحلول سبتمبر٢٠٢٤.**
✓ **إعداد وثيقة إرشادية للتعميم على الوزارات التنفيذية لتحديد المعايير الجديدة لتقييم مشروعات الاستثمار العام، بحلول سبتمبر٢٠٢٤.**
✓ تعزيز التحول المستدام، ومواصلة تعزيز شبكة الأمان الاجتماعي، من بين أمور أخرى، من خلال (١) زيادة عدد الأسر المستفيدة من برامج تكافل وكرامة للتحويلات النقدية بمقدار ١٠٠ (من ٤.٦ مليون إلى ٤.٧ مليون)، (٢) زيادة عدد مشروعات التمويل الأصغر بمقدار ٢٠ ألف مشروع (من ٥٦١ ألف إلى ٥٨١ ألف مشروع، بحلول سبتمبر ٢٠٢٤. ✓ إطلاق ونشر تقرير مرصد الحماية الاجتماعية بحلول سبتمبر ٢٠٢٤.
✓ إطلاق المنصة الإلكترونية "مهني ٢٠٣٠ وإعداد استراتيجية تواصل وتوعية للمستخدمين، بحلول سبتمبر ٢٠٢٤، لتنمية مهارات الشباب وفق المعايير الدولية وتسهيل الانتقال من القطاع غير الرسمي إلى القطاع الرسمي والحد من مخاطر فساد

المحور الثاني - القدرة التنافسية وبيئة الأعمال
✓ إنشاء قاعدة بيانات موحدة (تديرها وحدة حصر ومتابعة الشركات المملوكة للدولة) مع المؤشرات المالية وتفاصيل الملكية لجميع الشركات المملوكة للدولة. ✓ زيادة الشفافية بشأن التقدم المحرز في سياسة ملكية الدولة من خلال المنشورات، قبل نهاية سبتمبر٢٠٢٤. أ. التقدم المحرز خلال العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٣ فيما يتعلق باعتماد الإصلاحات والإجراءات المتعلقة بسياسة ملكية الدولة. ب. تفاصيل جميع صفقات التخارج/ الطروحات التي تم تنفيذها في السنة المالية ٢٠٢٤/٢٠٢٣ بما في ذلك معلومات حول حجم الصفقة وتفاصيل كل معاملة والأطراف المعنية والعملية والخطوات المعتمدة بما في ذلك الإجراءات والأطر القانونية.
✓ المشاركة بحلول سبتمبر ٢٠٢٤بنظرة عامة على جميع القطاعات والمجالات التي تحتاج فيها مصر إلى تراخيص أو تسجيل مسبق أو موافقة على الواردات، بهدف ضمان إمكانية التنبؤ. ✓ نشر "قائمة سلبية موحدة" للقيود المطبقة على الاستثمار الأجنبي في القطاعات المشمولة بحلول سبتمبر٢٠٢٤. ✓ بحلول سبتمبر٢٠٢٤، العمل على مركزية المعلومات بتنسيق يسهل الوصول إليه (عبر الإنترنت وباللغة الإنجليزية ومجانًا) لكل من المستثمرين الوطنيين والأجانب على موقع استثماري واحد، بما في ذلك توفير معلومات حول الحوافز الضريبية والتشريعات ذات الصلة وإجراءات التقديم والمستندات المطلوبة والإعدادات المؤسسية لحوافز الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال قاعدة بيانات مركزية وقابلة للبحث ويتم تحديثها بانتظام. ✓ تحسين البيئة الاستثمارية من خلال تطبيق نظام ميكنة تراخيص الاستثمار، بما يتيح للمستثمرين تقديم ومتابعة طلباتهم للحصول على الموافقات والتصاريح والتراخيص إلكترونياً، بالإضافة إلى تقديم الاستفسارات والشكاوى إلكترونياً بحلول سبتمبر٢٠٢٤.
✓ إعداد خطة بحلول نهاية سبتمبر ٢٠٢٤ لإدخال نظام المشتريات الإلكترونية العامة بما يتماشى مع قانون المشتريات العامة الحالي (القانون رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٨ بتنظيم العقود التي تبرمها جهات الموازنة) والسماح بنشر إرساء العقود النهائية، بهدف تشغيل النظام الجديد بكامل طاقته بحلول سبتمبر٢٠٢٥. ✓ نشر استراتيجية ضريبية متوسطة المدى حتى عام ٢٠٣٠ بحلول سبتمبر ٢٠٢٤ تتضمن مبادئ توجيهية واضحة حول ركائز السياسة الضريبية والإصلاحات الإدارية، بما في ذلك الحوافز الضريبية للاستثمار، وإجراء مشاورات مع ممثلي القطاع الخاص حولها قبل إقرارها.
✓ تحسين تنفيذ الحياد التنافسي من خلال إصدار جهاز حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية لثلاثة مبادئ توجيهية بشأن الحياد التنافسي (تعريفات الأسواق ذات الصلة، وتقييم الهيمنة، والقيود الرأسية).
المحور الثالث: التحول الأخضر
✓ اعتماد الاستراتيجية المعدلة للطاقة المستدامة بحلول سبتمبر٢٠٢٤. ✓ إصدار اللوائح الخاصة بإصدار شهادات منشأ الطاقة لدعم إطار العمل الخاص بالقطاع الخاص.

المرحلة الثانية الدفعة الأولى: (ديسمبر ٢٠٢٥)
المحور الأول: الاستقرار الاقتصادي الكلي والقدرة على الصمود
١.٢تعزيز تعبئة الإيرادات المحلية وإلغاء الإقرارات الضريبية الأساسية.
١.٣زيادة تفعيل التعديلات على قانون إدارة المالية العامة، حيث ستقوم وحدة المحاسبة العامة بوزارة المالية بإعداد دليل حول منهجية إجراءات إعداد وتجميع بيانات الحكومة العامة بما في ذلك مراقبة نقل المعلومات المالية بين الهيئات الاقتصادية ووحدة وزارة المالية.
١.٤زيادة تعزيز إطار الميزانية المتوسطة الأجل (MTBF)، أ. إعداد تقرير تقييمي عن المرحلة الأولية لتنفيذ إطار الميزانية المتوسطة الأجل، ب. نشر ورقة استراتيجية مالية وفقًا لأفضل الممارسات الدولية مع توقعات مالية كلية رئيسية على مدى أفقي متعدد السنوات، ١.٥تعزيز تنفيذ ميزانية البرامج والأداء من خلال إعداد خطة مفصلة لتنفيذ خطة عمل الشراكة بين القطاعين العام والخاص. ١.٦تعزيز إدارة المخاطر المالية من خلال إصدار قرار وزاري لتنظيم إدارة المخاطر المالية بما في ذلك تحديد مسؤوليات إدارة المخاطر المالية.
١.٧زيادة تعزيز إطار الميزانية المتوسطة الأجل (MTBF)، لضمان الاتساق في إعداد واستخدام إطار اقتصادي كلي مشترك، يتم تفعيل مجموعة العمل الفنية المشكلة والتي تضم وزارات التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، والمالية، والاستثمار والتجارة الخارجية، والبنك المركزي المصري، بشكل كامل من خلال اعتماد بروتوكول تنسيقي رسمي. ويتضمن ذلك توحيد آليات تبادل البيانات، ووضع جدول زمني واضح للتنبؤات الاقتصادية، واعتماد مجموعة موحدة من الفرضيات الكلية وتوقعات اقتصادية مشتركة بين الوزارات المعنية. ١.٨تعزيز إدارة الاستثمار العام، وذلك من خلال إجراء مراجعة شاملة لتوصيات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) والخطة الخاصة بمراجعة الحوكمة العامة(PGR) ، إلى جانب تقييم إدارة الاستثمار العام(PIMA) ، بهدف تحديد الإجراءات اللاحقة ذات الأولوية وترتيبها حسب الأهمية.
المحور الثاني - القدرة التنافسية وبيئة الأعمال
٢.١تقليل فرص حدوث مخالفات وزيادة الإيرادات العامة من بيع الأراضي، وذلك من خلال تطبيق نظام المزايدات التنافسية في تسعير تخصيص وبيع الأراضي الصناعية.
٢.٢إطلاق منصة إلكترونية لمنح التراخيص الاستثمارية، ووضع خطة للتوسع التدريجي في هذه المنصة لتشمل الحصول على ودفع أغلب التراخيص والتصاريح والخدمات ذات الصلة، لتسهيل الاستثمار في مصر وجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة القائمة على الطلب.
المحور الثالث: التحول الأخضر
٣.١إدارة الموارد المائية بهدف تحسين إدارة الموارد المائية المحدودة، ولا سيما المياه الجوفية. أ. إصدار قرار من رئيس مجلس الوزراء يحدد رسماً مقابل كل متر مكعب من المياه المستخرجة من الآبار لأغراض غير زراعية، بما يتماشى مع المادة (٧٢) من قانون الموارد المائية والري المصري رقم ١٤٧ لسنة٢٠٢١.

ب. اعتماد إرشـــادات وإجراءات واضـــحة على المســـتوى الوزاري لترخيص حفر وتشـــغيل آبار المياه الجوفية، بما يشـــمل المعايير الفنية، والكميات المســـموح باســـتخراجها، ومتطلبات المتابعة والرقابة، وذلك بما يتسق مع الفصل السابع من القانون رقم ١٤٧ لسنة٢٠٢١.
٣،٢ تعريفة التغذية لتحويل النفايات إلى طاقة: الحصول على موافقة مجلس الوزراء على تعريفة تغذية معدلة لمشروعات تحويل النفايات إلى طاقة، مع إمكانية تضمين آلية تعديل ضمن القرار تتيح تعديل التعريفة مستقبلاً، وتعزيز ممارسات إدارة النفايات. ٣،٣ حماية رأس المال الطبيعي للبحر الأحمر من أجل تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة: موافقة مجلس الوزراء على إعلان النظام البيئي البحري بالكامل في البحر الأحمر منطقة محمية، نظراً لأهميته في ضمان استدامة صناعة السياحة.
٣،٤ الخطة الوطنية لكفاءة استخدام الطاقة: من أجل ضمان تنفيذ أكثر فاعلية لخطة العمل الوطنية لكفاءة استخدام الطاقة، ستعمل الحكومة المصرية على تعزيز دور وحدة تخطيط الطاقة التابعة لمجلس الوزراء من خلال التوسيع الرسمي لاختصاصاتها لتشمل التخطيط الاستراتيجي لكفاءة الطاقة.